أما القسم الآخر من قطاع العمل الأسود، فيعمل موزعاً في فنادق ومطاعم عديدة وفي مدن عديدة أيضاً. وينعكس الوضع هذا بدوره على امكانيات التنظيم النقابي.

إن الواقع المتمثل في تشتت الطبقة العاملة يعكس نفسه على صعوبة تنظيم العمال في نقابات تقتصر عضويتها على المهنة الواحدة. فنقابة المهنة الواحدة، على نطاق الضفة كلها، هدف يضعه النقابيون نصب أعينهم ويعملون على بلوغه في المستقبل، فعلى النطاق الواسع، نطاق الضفة كلها، أو القطاع كله، وفي المستقبل الاثنين معاً، يمكن أن تكون النقابة قوية تستوعب جميع عمال المهنة الواحدة في كل البلاد، لتصبح نقابة الآلاف بدلاً من أن تكون نقابة العشرات أو المائتين أو الثلاث على أحسن تقدير، إذا توقفت حدودها عند حدود المدينة أو اللواء أو حتى المحافظة.

هذا الواقع جعل نقابات المؤسسات هي الأكثر استجابة،والمؤهلة عملياً لتنسيب هذا الجسم الكبير من شتات العمال في المهن المختلفة. وليس صدفة أن نقابات المؤسسات هي نقابات الآلاف حتى الآن.

يبقى أن نشير إلى حقيقة أخرى، وهي أن النساء يشكلن ١٦ ٪ من حجم الطبقة العاملة. وبسبب ظروف عديدة تتعلق بوضع المرأة الاجتماعي الموروث، وبسبب تفشي الأمية بين النساء وعوامل أخرى فإن نسبة محدودة جداً من العاملات انتسبن للنقابات في الأعوام الماضية.

ووجد العمال الحل في العام الماضي وبداية العام الجاري بتشكيل لجان المرأة العاملة في نقابات المؤسسات، وتكوين اتحاد لهذه اللجان على نطاق الضفة، نشطت جميعها في تنسيب العاملات للنقابات وفي ضم النساء من غير العاملات مثل ربات البيوت إلى هذه اللجان التي تتنامى عضويتها بشكل سريع، لتشكل أداة تثقيف وتعبئة وتنظيم هامة لنصف المجتمع فتؤهله للمشاركة النقابية والوطنية الخ...

عوائق أخرى خارجية

إذا كانت العوائق التي أشرنا إليها والمتعلقةبالتركيب البنيوي للطبقة العاملة هي الأساس فإن عوائق أخرى خارجية ذات تأثير غير قليل على تنظيم العمال في نقاباتهم موجودة أيضاً ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: إن الاحتلال العسكري الاسرائيلي بتطبيقه سياسة القبضة الحديدية طوال سنوات الاحتلال على سكان المناطق المحتلة، رغم ارتدائه قفازاً حريرياً على فترات متقطعة، يطبق هذه السياسة أول ما يطبقها وبكل قوتها على المؤسسات الوطنية، وفي مقدمتها النقابات؛ وذلك ليحرم السكان، بطبقاتهم المختلفة، من فرصة التجمع وما تعطيه من امكانيات وفعاليات تتمثل في اشتداد معارضة مخططات الاحتلال.

والحرية النسبية، أو الليبرالية النسبية، التي توفرها النظم الرأسمالية ومنها النظام الاسرائيلي، والتي يشار إليها أحياناً؛ فهي، وإن كانت تفتح آفاقاً وحتى فرصاً وامكانيات